"عادل عبد المهدي" يطرح حلولاً لفك الإنسداد السياسي

طرح رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي ، اليوم الإثنين، سيناريوهات عدة وصفها بـ"التصورات لفك الانسداد السياسي".

و قال عبد المهدي في تدوينته، إن: "أمام موقف (التحالف) وردة فعل (الإطار)، ما زال الطريق مغلقاً، فما هي الخيارات؟ وهل هناك تصورات لحلحلة الأوضاع؟".

وقدم عبد المهدي تصوراته على النحو التالي:

1 يمكن ترك الأمور تأخذ مجاريها، فالتطورات الخارجية المتسارعة خلال الأيام والأسابيع القادمة قد تفرض خيارات جديدة، تفتح آفاقاً لتفاهمات أفضل، ولكن الرهان على ذلك لا يكفي، ولا بد من تصورات للتجسير بين مطلب الأغلبية الوطنية لـ(التحالف الثلاثي) و(الكتلة الأكبر) لـ(الاطار)، لفكفكة الأزمة".

2 لكن الرهان على ذلك لا يكفي، ولابد من تصورات للتجسير بين مطلب الأغلبية الوطنية لـ"التحالف

الثلاثي" و"الكتلة الأكبر" لـ"الاطار"، لفكفكة الأزمة. وهذا أحد التصورات:

أولاً: دعوة جميع نواب الأغلبية السكانية لاجتماع خارج اجتماعات البرلمان (مثال 2006 وانتخاب الجعفري مقابل عبد المهدي)، يضمن حضور (150-160نائباً) وأكثر، موالين ومعارضين ومستقلين، فرغم بعض "الحسجة" لكنه لا توجد حواجز دستورية، أو إجرائية، أو سياسية أو نفسية، فلطالما عُقدت اجتماعات محترمة لقادة ومسؤولي ونواب "الإطار" و"التيار" و"المستقلين".
ثانياً: تُطرح الاسماء المرشحة لرئاسة الوزراء، فإن تقدم أكثر من اثنين، فتنظم جولة اولى لانتخاب فائزين اثنين، تعقبها اخرى لاختيار مرشح الكتلة الاكبر، فيحقق "الإطار" مطلبه، وسيضمن "التيار" مطلبه ايضاً، ويعززه بالنقطة (4).

3 عند الحاجة، اتباع المكونات الأخرى نفس الآلية أو شبيهاً لها حسب أوضاعها وتوازناتها، مثال 2014 وانتخاب معصوم مقابل صالح.

4 يعلن المعارضون من مختلف المكونات كتلة "الاقلية الوطنية"، مقابل ضمان توفير بعض المستلزمات والشروط:
الاتفاق على نظام داخلي.

انتخاب رئاسة تمثلها.

لا يشترط انضمام جميع المعارضين الى الكتلة، لكن قد لا يتمتع من لا ينضم لكامل حقوقها.

ان يكون للمعارضة -مثلاً- نائب رئيس لجميع لجان مجلس النواب وثلث أعضاء اللجنة، على الاقل.

يحق لنائب رئيس اللجنة ان يلتقي بالوزير المختص على الاقل مرة شهرياً، وعند الضرورة. وان تستلم لجنته تقارير واستبيانات من الوزارات والهيئات لنشاطاتها وعقودها وتعييناتها، الخ لتوفير مستلزمات الرقابة والتشريع.

لحسن اداء الرقابة والتشريع، يحق لرئاسة الكتلة اللقاء برؤساء السلطات التنفيذية والقضائية مرة واحدة على الاقل شهرياً، وعند الضرورة.

ان تجتمع رئاسة الكتلة بهيئة رئاسة مجلس النواب ورئاسة كتلة الاغلبية مرة واحدة على الاقل شهرياً، وعند الضرورة لتنسيق عمل السلطة التشريعية اصولياً.
يتمتع أعضاء الكتلة بكل الحمايات والتسهيلات من الدوائر الحكومية وممثلياتنا الخارجية لاداء عملهم.

وفق نظامها، تجتمع الكتلة دورياً وتتخذ قراراتها كـ"حكومة رقيبة وبديلة". وتدير المساءلات والاستضافات والاستجوابات منفردة -او مع الاغلبية- اصولياً.

لإنضاج رؤاها وقراراتها يمكنها الاستعانة بعدد متفق عليه، من الخبراء والمستشارين من داخل الدولة وخارجها، ويتحمل مجلس النواب نفقاتهم اصولياً.

إمكانية الانتقال بين كتلتي الأغلبية والأقلية، ولابد من آليات "اصولية" لما قد يستتبعه تغير "الاغلبية"، على صعيد السلطتين التشريعية والتنفيذية.
5 يمكن للاغلبية النيابية الوطنية العابرة تنظيم نفسها وفق نظام داخلي يتضمن المنهاج الوزاري، وطرائق اتخاذ قراراتها، وحل الخلافات بين اجنحتها، واساليب العمل داخل مجلس النواب ومع بقية السلطات.

6 في إطار "الأغلبية الوطنية"، وبعد الاتفاق على المنهاج الوزاري، يكون للطرف الآخر -عند اختيار مرشح "التيار" او "الإطار" لرئاسة الوزراء- الحق في وزارات، او مواقع وازنة منعاً من التفرد والتهميش، وقس عليه بقية الرئاسات، كذلك الامر في لجان مجلس النواب والهيئات والمحافظات وغيرها.
7 اذا شخصت الأغلبية والاقلية مواقعها ومناهجها بكتلتين كبيرتين، واراد بعضهم البقاء خارجهما، فلا بد من إعطائهم ادواراً نيابية وغير نيابية، ليمارسوا ادوار الترطيب او الحسم بحسب الظروف. وفق مبدأ لا ضرر ولا ضرار، فلا يُخنَقون ولا يُعطِلون. فهدف العملية السياسية والانتخابية الوصول لحكم راشد وفاعل يخدم الشعب والبلاد".

8 هذه تصورات شخصية لم استشر بها احداً من القوى المتنافسة، وهي لا تمثل حلاً مثالياً، فالأمثل سيتلازم وقانون سليم للاحزاب والانتخابات، ليحسم الناخبون ابتداءً (كتلة الاكبر) و(الحكومة البديلة)، فلا تُترك للمساومات والتعطيلات اللاحقة، كما حصل ويحصل.